رئيس الوزراء الإسرائيلي يهدد بالرد على الهجمات على بلاده

نتنياهو يؤكد: مخطط الضم لا يزال قائماً

قوات الاحتلال الإسرائيلي

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الإثنين أن إسرائيل ستستمر في مخطط فرض السيادة على أجزاء من الضفة الغربية.

ووفقاً لقناة «i24news» الإسرائيلية، قال نتنياهو في اجتماع لحزب الليكود إن «مخطط فرض السيادة الإسرائيلية لم يستبعد من جدول أعمال الحكومة»، موضحاً أن «القضية في واشنطن، وأن الدعم من البيت الأبيض ضروري لتنفيذ الضم».

من جهة أخرى هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الإثنين، بأن بلاده سوف تهاجم أي شخص يحاول إيذاءها، بعد ساعات من فتح جيش إسرائيل النار على 4 رجال كانوا يزرعون قنبلة عند الحدود مع سوريا.

وقال مسؤول إسرائيلي بارز إنه «في تمام الساعة الحادية عشرة من مساء أمس الأحد، رصد جندي إسرائيلي في نقطة مراقبة مجموعة مكونة من أربع رجال يقتربون من السياج الأمني الحدودي بين إسرائيل وسوريا».

وأضاف المسؤول الذي رفض ذكر هويته «بعدما زرعوا العبوات الناسفة البدائية الصنع، فتحنا النار عليهم».

وقال الجيش الإسرائيلي في تغريدة: «أطلقت قواتنا وطائراتنا النار باتجاه أفراد المجموعة وتم تأكيد إصابتهم»، مضيفاً أنه «مستعد لأي سيناريو ويحمل النظام السوري مسؤولية جميع الأحداث في سوريا».

وأضاف أن القنبلة تم زرعها قرب نقطة مراقبة إسرائيلية أمامية لم يكن بها جنود وقت الحادث، ولكن يمكن أن نشر جنود فيها إذا ما دعت الضرورة لذلك.

وعبرت المجموعة ما يطلق عليه خط ألفا الذي يفصل الشطر الذي تسيطر عليه إسرائيل من هضبة الجولان عن الشطر الخاضع لسيطرة سوريا، غير أنها لم تعبر السياج الأمني الذي شيدته إسرائيل لعدة امتار للداخل من خط ألفا.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن «إسرائيل أطلقت النار على 4 أشخاص ما أسفر عن قتلى ومصابين»، وأضاف المرصد ومقره بريطانيا أن هوياتهم لم تعرف بعد.

وقال نتنياهو: «سوف نؤذي أي شخص يحاول إيذاءنا، هذا مبدأ شرعي»، وبدوره قال وزير الدفاع بيني غانتس إن «القوات الإسرائيلية مازالت على أهبة الاستعداد على طول الحدود الشمالية لإسرائيل، لن يتجرأ سوى عدو عديم المنطق على اختبار استعداد إسرائيل للانتقام».

بريطانيا : انتقادات لجونسون لعدم طرد عضو بحزب المحافظين

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

لندن – «وكالات» : تعرض حزب المحافظين الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، لانتقادات لعدم تعليق عضوية نائب في البرلمان اعتقل أول أمس السبت للاشتباه في ارتكابه جريمة اغتصاب.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن المتحدثة باسم حزب العمال المعارض لشؤون العنف المنزلي والحماية جيس فيليبس، قولها لإذاعة «تايمز راديو» أمس الأحد إنه «أمر صادم أن النائب لم يتم تعليق عضويته».

وقالت فيليبس «في أي منظمة أخرى يتم فيها إجراء هذا التحقيق الذي تجريه الشرطة، سيتم تعليق عضوية شخص ما أثناء التحقيق، أرى الأمر صادماً لسماع أن حزب المحافظين قرر عدم سحب العضوية في هذه القضية».

يذكر أن سحب العضوية– طرد شخص من الحزب البرلماني–، هو شكل من أشكال الانضباط في السياسة البريطانية يتم تفعيله عند الانتهاكات الجسيمة للقواعد.

تتمات

الشيتان يواجه

التصويت على الطلب في جلسة 12 من الشهر الجاري.

وأشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بأداء طرفي الاستجواب النائب رياض العدساني ، ووزير المالية براك الشيتان ، مؤكدا أنه كان «أداء راقيا» .

من جهة أخرى أوضح الغانم أن مناقشة استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء المقدم له من النائب شعيب المويزري ، ستتم في جلسة 18 أغسطس بعد تقدمه بطلب التأجيل لمدة أسبوعين.

وأشار إلى أن جدول الأعمال سيبدأ اليوم الأربعاء ببند الأسئلة ثم بند طلبات المناقشة في شأن التعليم والصندوق الماليزي، يعقبها مجموعة من القوانين التي وزعت على جدول الأعمال بالإضافة إلى التصويت على بعض طلبات التحقيق.

وقال الغانم إنه إذا لم يتسن للمجلس استكمال جدول الأعمال اليوم الأربعاء ، فسيطلب تمديد الجلسة إلى يوم الخميس.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته العادية أمس ، استجواب النائب رياض العدساني لوزير المالية براك الشيتان، والمكون من 3 محاور تتعلق بالبيانات المالية والوثيقة الاقتصادية الجديدة 2020، والمؤسسة العامة للتأمينات والاستبدال «الربوي»، والقضايا المالية وتضليل الرأي العام.

وأكد النائب رياض العدساني خلال مرافعته ، أن الاستجواب يحقق المصلحة العامة لتعلقه بأداء الوزير الذي لا يملك خططا اقتصادية أو مالية، مطالبا الوزير بتقديم استقالته والاعتذار عن المنصب.

وقال إن سياسة الوزير المالية أدت إلى استنزاف الاحتياطي العام الذي وصل الى 700 مليون دينار، ما تراجع بتصنيف الكويت الائتماني بسبب استنزاف السيولة.

أضاف أن الوثيقة الاقتصادية من أبرز مساوئ عهد وزير المالية الحالي لمساسها بجيوب الموطنين ، واستهدافها خصخصة القطاعات الحكومية، مؤكدا أن طلب إقرار قانون الدين العام لعلاج عجز الموازنة دليل عدم امتلاكه الحلول الصحيحة.

واعتبر العدساني أن خطة الوزير ليست إجراءات للاصلاح الاقتصادي ، بقدر ما هي انتقاص من حقوق المواطنين ، مطالبا الوزير بعرض خطته الإصلاحية على النواب.

وقال إن خطة الوزير تتضمن تقليص نسبة 50 في المئة من العلاج بالخارج، وإلغاء الدعوم وزيادة سعر البنزين والديزل، وتقليص الدعم للأندية، ومعدلات الابتعاث العلمي إلى الخارج، وخفض 20 في المئة من الإنفاق الرأسمالي.

وتابع : «إن الوثيقة التي يتمسك بها الوزير تنص على فرض ضريبة القيمة المُضافة والتي سيتحملها المستهلك وليس التاجر كما يدعي الوزير، معتبرا أن تبرير الوزير رفع الضريبة الانتقائية 100 في المئة بالقضاء على السوق السوداء غير منطقي.

وأشار العدساني إلى أن الوزير يريد تجميد الترقيات وهذه مخالفة دستورية صريحة، ويريد زيادة الإيرادات العامة على حساب المواطنين وفي المقابل لديه موظفون وافدون في وزارة المالية رواتبهم فوق 2000 دينار .

أضاف أن الوزير لم يوف بوعده فيما يتعلق بزيادة التمثيل الحكومي في بيت التمويل، ووافق على صفقة الاستحواذ مع البنك الأهلي المتحد حينما كان عضوا في بيت التمويل، مؤكدا اعتراضه على الدمج وعلى الاستحواذ.

وقال العدساني : إن الوزير غير رأيه بشأن الاستبدال وحرم فئة كبيرة من المواطنين وصوت ضد الشريعة الإسلامية مبينا أن انشاء كيان جديد لا يجوز انما يجب انشاء شركة تمويل يطبق عليها نظام «السابنت» .

وذكر أن نتائج أعمال مؤسسة التأمينات فيها تجاوز وتعارض مصالح مطالبا بتعزيز الشفافية ورسم سياسات واضحة ، خصوصا ان «التأمينات» تملك اصولا في الشركات الاستثمارية .

ولفت العدساني إلى أن بلاغ الوزير ضد إحدى شركات الطيران المحلية كان صوريا ، لأن التحويل للنيابة تم بناء على أخبار من وسائل التواصل الاجتماعي ولم يذكر اسم الشركة في البلاغ.

وقال إن الوزير مسؤول عن هيئة الاستثمار، وانخفاض الاستثمارات في الصناديق كلها مدون في تقارير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية .

ولفت إلى وجود العديد من المخالفات الإدارية والمالية في الجهات التابعة للوزير في مؤسسة التأمينات وهيئة الاستثمار وصندوق المواني ، معربا عن استيائه من عدم اتخاذ الوزير أي خطوات للتحقيق والمحاسبة.

وتساءل العدساني : أين دور وحدة التحريات المالية في قضية النائب البنغالي ، وقضية «الإيرباص» التي صدر فيها حكم قضائي بريطاني وفيه متورطون كويتيون.

وقال إن قضية المدير الأسبق للتأمينات لا يمكن ان يتنصل منها أي وزير يقبل بوزارة المالية ، لأن فيها استباحة أموال عامة قدرت بالمليارات، لكن الوزير ركن هذا الملف الخطير ويكتفي بالقول «حولت الملف».

من جهته أكد وزير المالية براك الشيتان في رده على محاور الاستجواب ، أن الوثيقة التي أحيلت لمجلس الأمة في 19 مايو 2020 تمثل رأي الحكومة وتسأل عنها وتناقش بها الحكومة، لافتًا إلى أن الموازنة العامة خفضت فيها بمقدار 1.4 مليار دينار.

وعن الوثيقة الاقتصادية أوضح الشيتان أن وثيقة الإصلاح المالي التي قدمت في عام 2016 ، هي وثيقة تمثل رأي وزارة المالية وهي عبارة عن أفكار وأطروحات تناقش في مجلس الوزراء، بينما الوثيقة المرسلة إلى مجلس الأمة في 19 مايو 2020 هي التي تعكس رأي الحكومة وتسأل عنها.

أضاف أن تلك الوثيقة هي التي تناقش في أروقة مجلس الوزراء ويساءل عنها الوزير وهي تخفيض الموازنة بمقدار مليار و400 مليون دينار، مؤكدًا أن ميزانية 2020 / 2021 والتي سوف تقر لم تتضمن المساس بحقوق العاملين، مشيرًا إلى أن ميزانية 2022 / 2021 سوف تقدم في شهر سبتمبر القادم.

وأكد أنه لم تتخذ أي إجراءات بشأن وثيقة الإصلاح ، ولم يصدر من الوزارة أي تخفيض في الدعوم أو المساس بحقوق الموظفين ، ولم يصدر تعميم من قبل وزير المالية بهذا الشأن.

وبين أن دول الخليج طبقت رسوم الاتفاقية الخليجية التي علق مجلس الوزراء القبول بها ، بسبب أنها قد تؤثر على زيادة أسعار البناء.

وأكد أن الوثيقة الاقتصادية ليست قابلة للتطبيق وأن أسهل بند فيها قد يستغرق لدراسته 6 أشهر على الأقل ، وأنها أرسلت إلى مجلس الوزراء بأرقام تقديرية، مؤكدًا ضرورة مشاركة مجلس الأمة في هذه الإجراءات.

وفيما يخص البيانات المالية ، أوضح أن المناقلات المالية بين البنود مشروعة ، ويصدر بها قرار من وزارة المالية التي تدرس طلبات الجهات الحكومية وقد ترفضها أو توافق عليها.

وأوضح أن هذا القرار يدرس باستمرار من قبل مجلس الوزراء ، وهناك إجراءات تتخذها وزارة المالية من خلال فرق عمل لعبور هذه الأزمة.

وعن الدين العام ، قال الشيتان إنه قدم في 2017 ونوقش في مجلس الأمة حينذاك وتمت إضافة تعديلات مهمة، وأن الحكومة استجابت لتلك التعديلات وتم تضمينها في مشروع حكومي وأحيل إلى المجلس.

وأكد أن الدين العام بشقيه السندات والصكوك إحدى الأدوات المقترحة، ضمن مجموعة من المقترحات من أجل توفير السيولة وهو نظام متبع في كثير من الدول.

وأوضح أن هناك تعاونًا كبيرًا بين وزارة المالية ولجنة الميزانيات البرلمانية، وأن 66 جهة حكومية تشترك مع الوزارة في تنمية الإيرادات غير النفطية.

وأكد أن الوزارة على عاتقها تحديد سقف تقديرات الميزانية آخذة في الاعتبار تخفيض المصروفات، التي لا تؤثر على الخدمات العامة التي تقدمها الجهات.

وأشار وزير المالية إلى أن الوزارة سلكت أكثر من مسار لجعل قروض الاستبدال وفقا للشريعة الإسلامية ، وتمت مخاطبة إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف بالمستجدات التي قدمتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، لإصدار فتوى جديدة عوضا عن فتوى عام 2010 وصدرت الفتوى بذات المحتوى السابق.

ولفت الشيتان إلى أنه تمت مخاطبة الجهات الحكومية لتوريد الأرباح المحتجزة لديها وتم تحويل الميزانيات بدون أي حفظ للأرباح في تلك الجهات، مؤكدًا أن هناك محاولات عديدة لخفض حساب العهد.

ونفى وزير المالية أن يكون وراء مشروع استحواذ بيت التمويل على البنك الأهلي المتحد، مشيرًا إلى أن البنك المركزي قام بتكليف مكتب متخصص بإجراء دراسة على أثر الاستحواذ.

وأوضح أنه وفقًا لدراسة سابقة كانت كل المؤشرات إيجابية لعملية الاندماج ، ولكن بسبب جائحة كورونا وأنه طلب إعادة الدراسة من منطلق الحرص على المال العام.

وثمن الشيتان دور وحدة التحريات المالية تجاه العديد من الملفات والقضايا الواردة بالاستجواب ، واتخاذها للإجراءات وفقًا للأطر التشريعية.

وبشأن صندوق الموانئ قال الشيتان إن الوزارة تعمل مع وزارة التجارة لاسترجاع الأموال وما زالت الجهود مستمرة في هذا الجانب، مؤكدًا أن البنوك قامت بدورها بشأن قضية الصندوق الماليزي منذ عام 2016.

وفيما يخص النصب العقاري قال الشيتان إن وحدة التحريات اتخذت إجراءات وفق الأطر القانونية، وما تم عرضه على مجلس الوزراء هو البلاغ وليس تقرير الاشتباه ولم يتم اطلاع أحد عليه سوى النيابة العامة.

ولفت إلى أن الوحدة تقدمت بتقريرها بشأن المعاملات المالية للأشخاص المشتبه بهم بعمليات غسيل الأموال وصدر قرار بالحجز على أموالهم من قبل النائب العام.

الخالد : نحن

وفي سياق آخر أكد سموه الاستعداد وجاهزية الحكومة لمناقشة إجراءاتها لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد ، معربا عن الاستغراب لمناقشة النواب هذا الأمر ضمن بند كشف الأوراق والرسائل الواردة ، رغم إدراج طلب مناقشة بهذا الشأن على جدول أعمال الجلسة.

وذكر ان الحكومة قامت بالاستعداد والتجهيز لهذه الجلسة التي طلبها النواب من مدة ، وحضرت الحكومة ومعها كل معلوماتها ، وعلى أمل إعطاء الفرصة لها لشرح اجراءاتها بوضوح وشفافية.

أضاف «سنتحدث عما أخطأنا به وعما قد نخطئ به وعما لا نعرفه ، وما سنتعرف عليه وما سنتغلب عليه بكل وضوح ، فجميعكم تعلمون ان العالم بأجمعه يتعامل مع أزمة صحية لا يعلم مداها إلي أين إلا المولى عز وجل».

وبين ان الحكومة مستعدة وفق امكانياتها وقدراتها للقيام بالإجراءات المطلوبة ، ومناقشة مجلس الأمة في الأمور كافة ، للاستفادة من الملاحظات النيابية.

وقال : «طالما نحن بشر فبالتأكيد سنرتكب أخطاء وسنراجعها ولن نكابر ، وسنعترف بأننا من خلال إدارتنا لأزمة صحية مثل هذه ، سنخطئ ثم نخطئ ثم نخطئ ، لكن لن نكابر وسنتلمس الطريق ونقوم بالتعديل قدر المستطاع ونواجه ونتحمل مسؤولياتنا».

وأوضح ان ملف الأزمة الصحية فتح على الحكومة ملفات أخرى وستتعامل معها دون تغافل ، وستبذل كل ما تستطيع لإغلاق كافة الملفات المرتبطة بالأزمة.

وقال ان الحكومة على استعداد للعمل مع مجلس الأمة وتحمل المسؤولية بكل تبعاتها ، ولن تمتنع عن عرض جميع الإجراءات لمجلس الأمة والشعب الكويتي ومناقشتها.

«التأمينات» تلغي

في خطوات ترتيب آليات القرار الاستثماري ، وهذا التطور في جوهر نشاط المؤسسة الاستثماري يأتي «نتيجة عمل وتفاني وإخلاص ، وتضافر جهود فريق عمل كبير من المؤسسة تحت قيادة مجلس الإدارة الجديد ولجنة الاستثمار الجديدة ووزراء مالية متعاقبين منذ عام 2017».

وقال إن الأولوية للمرحلة القادمة هي إتمام عملية إعادة بناء محفظة أصول المؤسسة وهي في المراحل الأخيرة ، اضافة إلى الاستمرار بتطوير عمليات المؤسسة الأخرى ومنها الخدمية والرقمية والرقابة الداخلية ، فضلا عن أهداف مرحلية قادمة تشمل رفع الكفاءة التشغيلية وتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز وتدريب كوادر المؤسسة.

وبين أنه في عام 2017 تم إنشاء إدارة الحوكمة والالتزام وهي إدارة رقابية تتبع المدير العام في الهيكل التنظيمي ، وتعمل على تطبيق مواثيق وأدلة سياسات وإجراءات الحوكمة ، والتحقق من وجود الأدوات والضوابط اللازمة لذلك.

«الصحة» : 475 إصابة

وأوضح السند أن حالات الإصابة الـ475 السابقة تضمنت 323 حالة لمواطنين كويتيين ، بنسبة بلغت 68 في المئة ، و152 حالة لغير الكويتيين بنسبة 32 في المئة.

وذكر أن الإصابات حسب المناطق الصحية توزعت بواقع 139 حالة في منطقة الأحمدي الصحية و106 حالات في منطقة الفروانية الصحية و101 حالة في منطقة الجهراء الصحية و67 حالة في منطقة حولي الصحية و63 حالة في منطقة العاصمة الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 131 حالة ، ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد–19» وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7983 حالة.

وأشار إلى أن مجموع من أنهى فترة الحجر الصحي المؤسسي الإلزامي خلال الـ24 ساعة الماضية ، بلغ 17 شخصا ، بعد القيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات من الفيروس ، على أن يستكملوا مدة لا تقل عن 14 يوما في الحجر الصحي المنزلي الإلزامي اعتبارا من تاريخ مغادرة مركز الحجر المؤسسي.

وأفاد أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 2452 مسحة ، ليبلغ مجموع الفحوصات 514051 فحصا.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

مئات الضحايا

بيروت. الناس كانوا يصرخون ويهربون وينزفون. انهارت شرفات من البنايات. تهشم الزجاج في المباني العالية وسقط في الشارع».

ونقلت قناة «إل.بي.سي» التلفزيونية اللبنانية عن وزير الصحة حمد حسن قوله إن "حجم الأضرار كبير وأعداد الإصابات مرتفعة جدا".

وذكرت قناة الميادين التلفزيونية أن المئات أصيبوا.

وقالت شاهدة أخرى من «رويترز» إنها رأت دخانا رماديا كثيفا يتصاعد بالقرب من منطقة الميناء ، ثم سمعت دوي انفجار وشاهدت ألسنة من النيران والدخان الأسود. وقالت "كل نوافذ منطقة وسط المدينة تحطمت وهناك جرحى يسيرون بالشوارع. إنها فوضى عارمة".

وذكرت وسائل الإعلام اللبنانية وشهود عيان في المنطقة، أن الانفجار ناجم عن انفجار مفرقعات في العنبر رقم 12 داخل مرفأ بيروت.

وأكد شهود عيان أنّ الانفجار كان قويا لدرجة اهتزاز البنايات، فيما وقعت أضرار كبيرة في واجهات المباني. وأشاروا إلى وقوع عدد كبير من الجرحى، لم يعرف حتى اللحظة عددهم أو أحوالهم.

وفيما تداولت أنباء عن انفجار ثان وقع قرب منزل رئيس الحكومة اللبناني السابق سعد الحريري وسط بيروت، غير أن الأخير خرج في اللحظات الأولى على وسائل الإعلام ليؤكد سلامته.

وانتشرت فيديوهات وصور تظهر صور سحابة دخان ضخمة من ميناء بيروت، فضلا عن أضرار مادية كبيرة، وحالة خوف وهلع في الشارع.

من جهة أخرى وبعد مرور 15 عاما على مقتل الزعيم السني السابق رفيق الحريري، في تفجير شاحنة ملغومة ببيروت كان بداية لاضطراب الأوضاع الإقليمية، تصدر محكمة أسستها الأمم المتحدة حكمها على أربعة متهمين من حزب الله الشيعي يوم الجمعة ، في تطور قد يهز البلاد من جديد.

حوكم الأعضاء الأربعة في جماعة حزب الله غيابيا بتهمة التخطيط والإعداد للتفجير الذي شهدته العاصمة اللبنانية في 2005، وأسفر عن مقتل رئيس الوزراء الذي قاد حملة إعمار لبنان بعد حربه الأهلية الطويلة.

وأدى اغتيال الحريري إلى احتجاجات شعبية في بيروت وموجة من الضغط الدولي أرغمت سوريا على إنهاء وجودها العسكري الذي ظل قائما في لبنان على مدى 29 عاما بعد أن ربط محقق عينته الأمم المتحدة بينها وبين التفجير.

وأذكى الاغتيال التوتر السياسي والطائفي داخل لبنان وفي الشرق الأوسط خاصة ، عندما بدأ المحققون يتحرون صلات حزب الله المحتملة بمقتل الحريري السياسي الذي كان يحظى بتأييد الغرب ودول الخليج العربية السنية المناوئة لطهران.

وينفي حزب الله، الذي يشارك كحزب سياسي في الحكومة اللبنانية وله قوات مقاتلة مزودة بأسلحة ثقيلة، أي دور له في مقتل الحريري ويرفض المحكمة التي تعمل انطلاقا من هولندا ويصفها بأنها "مُسيسة".

ولا يتوقع أحد تقريبا تسليم المتهمين إذا ما أدينوا، لكن صدور أي أحكام بالإدانة قد يعمق الخلافات القائمة دون حل منذ الحرب الأهلية ، التي دارت وقائعها من 1975 إلى 1990 في بلد يترنح تحت وطأة أسوأ أزمة مالية منذ عقود وتفاقم وباء كوفيد– 19.

وتعتبر كل من الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وبريطانيا والأرجنتين وهندوراس وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي حزب الله تنظيما إرهابيا. ويصنف الاتحاد الأوروبي الجناح العسكري لحزب الله ضمن التنظيمات الإرهابية لكن هذا لا يسري على جناحه السياسي.

ويقول أنصار الحريري ومنهم ابنه سعد الذي شغل أيضا منصب رئيس الوزراء ، إنهم لا يسعون للثأر أو المواجهة لكن يجب احترام قرار المحكمة.

وقال سعد الحريري الأسبوع الماضي : «نتطلع للسابع من أغسطس ليكون يوما للحقيقة والعدالة من أجل لبنان، ويوما للاقتصاص من المجرمين».

وقد تنحى سعد الحريري عن رئاسة الوزراء في أكتوبر تشرين الأول الماضي ، بعد أن عجز عن تلبية مطالب المتظاهرين المحتجين على سنوات من فساد النخبة الحاكمة الذي كان سببا في وصول لبنان إلى أزمته المالية الحالية.

ويقول حسان دياب الذي خلفه في المنصب بدعم من حزب الله وحلفائه ، إن على البلاد أن تتجنب المزيد من الاضطرابات بسبب قرارات المحكمة. وقال في تغريدة الأسبوع الماضي إن التصدي للاضطرابات له الأولوية.

وفي التفجير الذي وقع في 14 فبراير شباط 2005 انفجرت شاحنة محملة بمواد شديدة الانفجار وزنها 3000 كيلوجرام أثناء مرور موكب الحريري عند فندق سان جورج المطل على البحر في بيروت فقتلته هو و21 شخصا آخرين وخلفت حفرة ضخمة في الطريق.

ووجهت إلى سليم جميل عياش وحسن حبيب مرعي وأسد حسن صبرا وحسين حسن عنيسي تهمة التآمر لارتكاب عمل إرهابي. واتهم المحققون عياش بارتكاب عمل إرهابي وبالقتل والشروع في القتل.

وقال الادعاء إن البيانات التي تم جمعها من شبكات الهاتف تبين أن المتهمين تواصلوا عبر عشرات الهواتف المحمولة لمراقبة الحريري في الأشهر التي سبقت التفجير ولتنسيق تحركاتهم في يوم الهجوم نفسه.

ولم يشاهد أي من الأربعة في مكان عام منذ سنوات.

وكثيرا ما شكك حزب الله في نزاهة المحكمة وحيادها وقال إن عملها شابته شهادات زور واعتمد على سجلات هاتفية من المحتمل أن يكون جواسيس إسرائيليون ألقى القبض عليهم في لبنان تلاعبوا بها.

وقال سالم زهران المحلل الذي تربطه صلات بقيادات حزب الله إن من حق حزب الله أن يتشكك في المحكمة التي قال إنها تحولت إلى تصفية حسابات سياسية بعيدة عن الحقيقة. وأضاف أن أي حكم يصدر لن يكون له قيمة لدى الجماعة.

وقال نبيل بو منصف نائب رئيس تحرير صحيفة النهار اللبنانية ، إنه لا سعد الحريري ولا زعيم حزب الله حسن نصر الله يرغب في تصعيد التوتر. لكنه توقع أن يدعو الحريري إلى تسليم المتهمين إذا ما أدينوا وهو ما سيضع حزب الله في موقف الدفاع على الصعيد السياسي رغم ما يملكه من قوة عسكرية.

فإذا رفضت الجماعة تسليم المتهمين فقد تضع الحكومة التي ساعدت في تشكيلها في موقف صعب.

وفي الوقت الذي يحاول فيه لبنان معالجة أزمة اقتصادية طاحنة من الممكن أن يعرض حكم الإدانة للخطر مساعيه التي تساندها فرنسا للفوز بدعم دولي.

وقال بو منصف إنه سيتعين على فرنسا أن تأخذ موقفا من حزب الله بعد صدور الحكم في السابع من أغسطس آب.

وفي 2018 استضافت فرنسا اجتماعا للمانحين في باريس حصلت فيه بيروت على وعود باستثمارات في البنية التحتية تتجاوز قيمتها 11 مليار دولار.

وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان للقيادات اللبنانية في بيروت الشهر الماضي ، إن باريس مستعدة لحشد الدعم الدولي إذا ما حقق لبنان تقدما في الإصلاح.

الرئيس العراقي

والقوانين المطلوبة لضمان إجراء انتخابات نزيهة، فيما لمح لموافقته على حل البرلمان في حال تقديم طلب رسمي بذلك.

وجاء إعلان رئيس الجمهورية موقفه في خضم أزمة سياسية صامتة وخلاف غير معلن بين الحكومة والبرلمان بشأن موعد الانتخابات وإمكانية إجرائها، إذ بدا رئيس البرلمان محمد الحلبوسي متشنجا من الموعد الذي حدده الكاظمي، ودعا بالمقابل لعقد جلسة برلمانية طارئة، قد تفضي لحل البرلمان.

ووفقا لبيان رئاسي، فإن «صالح أكد أن الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة، تُعدّ من متطلبات الإصلاح السياسي المنشود، وهو استحقاق وطني أفرزه الحراك الشعبي»، مشددا على أن «أزمة العراق السياسية لا تحتمل التسويف، وأن ظروف المعاناة التي يمرّ بها الشعب تتطلب قرارا وطنيا شجاعا نابعا من استحقاق الشعب وحقه في اختيار حكومة وطنية مستقلة ومتماسكة عبر انتخابات حرة ونزيهة».

ودعا صالح البرلمان إلى «استكمال قانون الانتخابات بأسرع وقت ممكن، وإرساله الى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه والشروع بتنفيذه، والإسراع بإقرار تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا، وتوفير الموازنة والتسهيلات المطلوبة لعمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما يضمن استقلاليتها ويحفظ نزاهة العملية الانتخابية».

وبشأن الحديث عن حل البرلمان، أكد صالح أنه «في حال تقديم الحكومة مقترحاً لحل البرلمان، ننوي الموافقة على رفعه إلى البرلمان، لغرض عرضه للتصويت، ومع صدور قرار البرلمان فإننا سنقرر رسميا موعداً لا يتجاوز شهرين من حل البرلمان، وحسب ما نص عليه الدستور»، موضحا أن «إجراء انتخابات مبكرة حرة ونزيهة، يستوجب تعاوناً أمنياً مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلاً عن إشراف المراقبين الدوليين لتمكينها من أداء دورها الوطني وحمايتها من التدخلات وتكريس ثقة المواطن بالعملية الانتخابية».

كذلك أشار إلى أن «الاستحقاق الوطني يتطلب تنظيم انتخابات نزيهة أبكر ما يمكن، وذلك لإخراج بلدنا من أزمته السياسية الخطيرة، وتمكين المواطن من تحديد مصير بلده بحرية واستقلال بعيداً عن الابتزاز والتزوير»، معتبرا أن «جوهر الأزمة التي يعانيها العراق نابع من تفشي الفساد وتأثيره المباشر في عرقلة الإصلاح المنشود، والذي طاول العملية الانتخابية أيضاً في مؤشرات التزوير والتلاعب بالنتائج، مما أدى إلى غياب ثقة المواطن والعزوف عن الانتخابات».

حفتر يتراجع

برس» نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية.

وتأتي خطوة حفتر بعد الهزائم التي تلقاها على يد قوات حكومة «الوفاق» الليبية في الآونة الأخيرة، والتي تمكّنت من صدّ عدوانه على العاصمة طرابلس، وألحقت هزائم كبيرة بقواته بالغرب الليبي، رغم الدعم الذي تحظى به الأخيرة من الجانب الروسي والمصري، بالإضافة للإمارات.

وفي التفاصيل، ذكر التقرير أنّ حفتر تخلّف في بداية الأمر عن حضور أطوار جلسات قضيتين مرفوعتين ضده أمام محكمة في الإسكندرية بولاية فيرجينيا الأميركية، تتهمان القوات الخاضعة له بالقتل العشوائي للمدنيين واستهداف خصومه السياسيين. بيد أنّ حفتر اختار أخيراً، عبر رسالة وجهها محاميه، الرد على التهم ومواجهة القضاء الأميركي.

وجاء في رسالة المحامي دونكان ليفين: «اللواء حفتر على علم الآن بهاتين القضيتين»، ليضيف «إذا سمحت محكمتكم، يرغب اللواء حفتر في الرد على الاتهامات».

في المقابل، قال رئيس «التحالف الليبي الأميركي»، عصام عميش، الذي كان يدعم الدعاوى المرفوعة ضد حفتر، في بيان، إنّ «مجرم الحرب حفتر بعد هزائمه المتكررة في حربه الشعواء في ليبيا أدرك أنه لا بد له من البحث عن استراتيجية خروج ومكان هروب من المشهد الليبي، وهذا يفسر سبب وتوقيت التعاقد مع مكتب المحاماة بعد أشهر عديدة من إشهار القضية وإعلان الاتهامات ضده».

وكان القضاء الأميركي يستعد لإصدار حكم تقصيري، بسبب فشل حفتر وأبنائه في الرد على الدعوى التي رفعتها عائلتان ليبيتان.

ودعوى المدعين، التي رفعت في وقت سابق من هذا العام، بموجب قانون نادر الاستخدام، تتهم حفتر، الذي يحمل الجنسية الأميركية وكان يقيم من قبل في فرجينيا، بالقتل والتعذيب خارج نطاق القضاء.

ويسمح قانون حماية ضحايا التعذيب لعام 1991 للناجين من تلك الجرائم بمقاضاة السلطات الأجنبية للحصول على تعويضات في المحاكم الأميركية، بحسب تقرير سابق لـ«أسوشييتد برس».

ملك إسبانيا

وقال فيها إنه سيكون متاحا إن احتاج ممثلو الإدعاء مقابلته.

وكانت المحكمة العليا في إسبانيا قد باشرت بإجراء تحقيقات حول مزاعم تورّط خوان كارلوس في عقد إنشاء سكك حديدية للقطارت فائقة السرعة في إحدى الدول الخليجية.

ماليزيا : الشرطة

كورونا المستجد.

وأثار البرنامج الذي بثته القناة يوم الثالث من يوليو ، رد فعل قويا في البلد الواقع في جنوب شرق آسيا ووصفته السلطات بأنه غير دقيق ومضلل وظالم.